

## تفسير المراجع والمجتهدين في العراق عام ١٩٢٢م دراسة تاريخية

أ.د. عماد هادي عبد علي

أ.م.د. وسيم عبود عطية

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المقدمة:

لعبت المؤسسة الدينية الشيعية ممثلة بمراجعها وعلمائها دورا كبيرا في تاريخ العراق المعاصر، إذ كانت تنطلق من منطلق ديني إسلامي عام لا يختص بطائفة مذهبية معينة شيعية أو سنية، ولا بفئة دون أخرى عربية أو كردية أو تركية، وقد تجلت مواقف المرجعية بموقفها من الحرب العثمانية البريطانية في العراق عام ١٩١٤ ذلك أنها على الرغم مما عاناه شيعة العراق من اضطهاد الحكم العثماني طوال مئات السنين فإنها عند اندلاع الحرب أصدرت فتواها الشهيرة بالحث على الجهاد والمشاركة في الحرب جنبا إلى جنب مع القوات العثمانية المسلمة ضد الانكليز بل كان بعض العلماء على رأس قوافل المجاهدين إلى ساحات القتال.

التزمت المرجعية الدينية بعد ثورة عام ١٩٢٠ المجيدة في العراق موقفا وطنيا ثابتا فأفتت بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي (الدستور) للدولة الجديدة، وعطلت عملية الانتخابات مدة من الزمن، لكن الانكليز نجحوا في إجراء الانتخابات وإشراك الشيعة فيها بعد استبعاد زعاماتهم الدينية، وهكذا أقيم جهاز الدولة العراقية الجديدة بمعزل عن الشيعة وعن مساهمتهم بما يضمن حقوقهم، إذ عملت الحكومة العراقية على تفسير عددا من المراجع ونفيهم لا سيما الزعيم الديني مهدي الخالسي ونجله محمد الخالسي إلى خارج العراق وتضامن معظم المجتهدين وعلماء الدين الشيعة معهم احتجاجا على النفي الأنف الذكر، ومن ثم تدخل الملك فيصل

الأول والسماح لهم بالعودة ما عدا الشيخ مهدي الخالصي وولده محمد الخالصي بعد أن تعهدوا بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية والانصراف كلياً للشؤون الدينية، حيث مثلت عملية تسفير المراجع الشيعية عام ١٩٢٣ م حدثاً فريداً اختلف في شأنه سياسياً ودينياً، لكن الثابت أثره العلمي والفكري وهو موضوع البحث. اعتمد البحث جملة من المصادر الأساسية والوثائقية كان من بين أبرزها كتاب الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، والذي استمد الباحثان فكره الأساسي في إنجاز هذا البحث، كما اعتمد البحث على جملة من المصادر الأساسية التي سيتم ذكرها في قائمه الهوامش والاحالات.

المبحث الأول:

أولاً: موقف المرجعية من الملك والحكومة المؤقتة:

انتقلت المرجعية بعد رحيل المرجع الكبير محمد تقي الشيرازي<sup>(١)</sup> في ١٧ آب ١٩٢٠ م إلى الشيخ فتح الله الأصفهاني الملقب (شيخ الشريعة) ولم يبق الشيخ الأصفهاني بعد سلفه سوى أربعة أشهر حيث توفي في ١٨ كانون الأول ١٩٢٠، وقد كان هناك ثلاث مجتهدين كبار مرشحين للمرجعية توجهت إليهم الأنظار وهم السيد أبو الحسن الأصفهاني<sup>(٢)</sup> والميرزا محمد حسين الغروي النائيني<sup>(٣)</sup> وكانا في مدينة النجف والشيخ محمد مهدي الخالصي<sup>(٤)</sup> والذي كان يسكن في الكاظمية، وقد امتاز الخالصي بالثورية وحرصه لجعل السياسة جزءاً لا يتجزأ من الدين، لذا كان الملك فيصل الأول شديد الحرص لأخذ تأييد الخالصي والذي عرف بمعاداته للانكليز فضلاً عن كونه قريباً من مركز الحكم في بغداد<sup>(٥)</sup>.

تركز موقف المرجعية الدينية من تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب الكيلاني<sup>(٦)</sup>، بخطوة مهمة حيث حذرت الهيئة العلمية برئاسة الشيخ

الأصفهاني مع اللجنة الحيدرية- وهي السلطة الشيعية العليا - العراقيين من سياسة برسي كوكس<sup>(٧)</sup> الماكرة، وعدم التسرع بإعطاء الوعود لهذه الحكومة . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الحيدرية تكونت من السيد أبو الحسن الأصفهاني وأحمد كاظم الخراساني والسيد نور الياسري وآخرون<sup>(٨)</sup>.

تباينت مواقف المرجعيات الدينية في النجف الأشرف من الملك فيصل، فقد وافق بعض العلماء ورفض آخرون ووافق بعضهم بشروط صارمة، ومثل الاتجاه الأول: السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني الذين عارضوا ترشيح الملك فيصل - وأي مرشح آخر تحت ظل حكومة الانتداب، وكان لهذا الموقف الأثر السيء على وجود الملك، وقد برزت المعارضة واضحة عند إجراء الانتخابات<sup>(٩)</sup>.

أما الاتجاه الثاني: والذي مثله علماء الكاظمية وهم الشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر، الذي كان لاجئاً في الحجاز والذي كان مؤيد لترشيح الملك فيصل ملكاً على العراق لإيمانه بشخصيته وهو أفضل من غيره باعتباره نجل الشريف حسين قائد الثورة العربية، ولم يفت السيد محمد الصدر عند مبايعته للملك فيصل أن يعد مذكرة بيعة الترشيح لفيصل كـ (ملك لدولة عراقية مستقلة دستورية) وأن (يزود عن الكيان السياسي القومي للامة العراقية)<sup>(١٠)</sup>.

أما الشيخ مهدي الخالصي فقد كانت بيعته للملك فيصل مشروطه: كما جاء في بيانه للبيعة ((إننا نبايعكم ملكاً على أن تسيروا بالحكم سيرة عادلة، وعلى أن يكون الحكم دستورياً ونيابياً ، وأن لا يتقيد العراق بعهدكم بأية قوة أجنبية))<sup>(١١)</sup>.

ويبدو أن قرار المرجعية وان اختلفت مضامينه هدف إلى تشكيل حكومة وطنية بعيدة عن تأثير الانتداب البريطاني لغاية مهمة وهي بناء دولة مستقلة نيابية

دستورية لتحقيق الاستقلال الناجز للعراق، فقد كانت الروح الوطنية ومصصلحة العراقيين واضحة في كل خطوة خطتها المرجعية ، وكان الوطن رديفا للإسلام والمذهب.

كان تأثير المرجعية الشيعية واضحا على خطوات الملك فيصل ورغم الضغوطات الانكليزية عليه متمثلة بشخص برسي كوكس المندوب السامي إلا أن الملك أبدى تعاطفا واضحا مع أولئك الذين ثاروا بوجه البريطانيين قدر المستطاع واحتراما لوجود المرجعية وتأثيرها الروحي في البلاد والعباد، فقد حرص الملك فيصل أن يدخل أبناء الشيعة في المدارس والجامعات المتطورة في العراق لينالوا قسطا من حظهم في التعليم وإدارة الدولة والقانون(١٢).

ثانيا: انتخابات المجلس التأسيسي والدور المرجعي فيها:

أفتت المرجعية بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م بعد استفتاء قدمه بعض المواطنين حول انتخابات المجلس التأسيسي وتحريمها إلى السيد الأصفهاني والشيخ النائيني والخالصي(١٣)، وانتشرت هذه الفتاوي في عموم المجتمع العراقي وأخذ الشباب يوزعون الاف النسخ على الأهالي ، ولم يكتبف المراجع بذلك، بل اعتبروا من يشارك في الانتخابات بعد علمه بالحرمة مرتدا فتحرم عليه زوجته ولا يرد ولا يدخل صفوف المسلمين وهذا ما أفتى به السيد الأصفهاني ، وأخذ الشيخ الخالصي ينكل بالاحتلال وأفعال كوكس الهمجية من قصف بالطائرات ونفي وتشريد وقتل للأهالي الأبرياء(١٤).

شارك معظم العلماء بلا استثناء بتأييد فتاوي المراجع الكبار، وأصدروا تأييدا وقعوا عليه تحريرا وردد الشيخ الخالصي ((لقد بايعنا فيصل ملكا علينا بشروط وقد

أخل بتلك الشروط، فلم تعد له في أعناقنا بيعة وأعناق الشعب العراقي أي بيعة» (١٥).

كانت المعارضة للانتخابات قوية جدا إلا أن عبد المحسن السعدون (١٦) الذي كان وزيرا للداخلية صمم على القيام بالانتخابات برغم صدور الفتاوى بتحريمها، وقد ظهرت بوادر الطائفية عندما قال الملك ((هل يحبون البلاد اكثر منا وهي بلادنا قبل أن تكون بلادهم؟ وأكثرهم لا يزالون من الأجانب))، ولم يكن علماء الشيعة وحدهم في الساحة بل شاركهم علماء السنة في الموصل وبعض المسيحيين تضامنا مع المسلمين في إدامة الوحدة الوطنية وكان لهذه الاستجابة الأثر الحاسم في مقاطعة الانتخابات (١٧).

استقالت اللجان الانتخابية في النجف وكربلاء والحلة والكوفة والكاظمية، مما أجبر السلطة على إيقاف الانتخابات في المناطق الشيعية ثم إيقافها في الجولة الأولى بشكل نهائي في أواخر كانون الثاني ١٩٢٢م (١٨).

ثالثا: موقف السلطة من قرار مقاطعة الانتخابات:

تلقت السلطات البريطانية والحكومية بما فيها الملك ضربة قاسمة من المرجعية وعلمائها، إذ أظهرت مقاطعة الانتخابات الواسعة النطاق قوة تلاحم الشعب وهو يؤيد مرجعيته الوطنية الرشيدة، وعلى إثر ذلك باشر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون باستخدام القوة والعنف إزاء كل من يعارض ومن ينشر فتاوى ضد الانتخابات وكانت الإجراءات الحكومية قد شملت:

١- الاعتقالات الواسعة وضرب القواعد الجماهيرية بشكل منسق ومنظم، وقد هيا السعدون الأجواء لضرب المرجعية والقيادات العليا كونها المحرك الأساس في قيادة الجماهير.

٢- قامت السلطة بأحداث خلل في صفوف المعارضة وخلق فجوة بين العشائر العراقية في الفرات الأوسط والجنوب وبين المرجعية .

٣- قامت وزارة الداخلية باتخاذ بعض الإجراءات لتقدم تنازلات للمعارضة تضمنت:

أ- إعادة المبعدين السياسيين إلى العراق بعد أن يتعهدوا خطياً بالابتعاد عن العمل السياسي.

ب- إجراء تعديلات على نظام التفتيش الإداري.

ج- تقليص مدة المعاهدة البريطانية - العراقية من عشرين سنة إلى أربع سنوات وفق ملحق خاص بالمعاهدة (١٩).

لم تكثر قوى المعارضة فضلاً عن قادتها لهذه التنازلات.

فالأول: ليس له قيمة لأخذ الحكومة تعهداً من العائدين فعودتهم لانية لهم في معارضة الحكومة لتوقيعهم على التعهد.

الثاني: إن المعارضة الوطنية أساساً لم تعترف بالنظام الإداري برمته وليس على أسلوب التفتيش فقط.

الثالث: أدرك العلماء أن الحكومة والانكليز يسعون إلى التعجيل بالانتخابات ليس إلا ، وأن هناك ألف معاهدة يمكن عقدها لتبديل هذا الملحق.

كان الشيخ الخالصي متشدد جداً إزاء الانتخابات وحتمية تحريم إجرائها انطلاقاً من وطنيته الصادقة وتكليفه الشرعي، فقد حاول الملك بعد صدور ملحق المعاهدة أن يضغط على الشيخ الخالصي فأرسل له عدد من الزعماء الوطنيين لإقناعه بالعدول عن آرائه وفشلوا في ذلك، حيث ظهرت في مساء يوم ١٧ أيار ١٩٢٣ م على أبواب الصحن الكاظمي المقدس ((إن الحكومة تحاول الآن خداع الشعب بملحق

المعاهدة، وأنها تبذل جهدها لإجراء الانتخابات ضارية بفتاوى المجتهدين عرض الحائط، فانتبهوا يا قوم ولا تنخدعوا بزخارف القول» (٢٠).

أصدرت المرجعية الدينية فتاوها الجديدة في ٣٠ أيار ١٩٢٣م المؤيدة للفتاوى القديمة وأصررت على أن الحكم السابق بتحريم الانتخابات لا يزال ثابتاً ولم يتغير، وكانت هذه الفتاوى والبيانات تحمل توقعات المراجع والعلماء كل من:

١- السيد أبو الحسن الأصفهاني.

٢- الميرزا حسين النائيني.

٣- الشيخ مهدي الخالصي.

٤- السيد حسن الصدر.

٥- السيد محمد مهدي الصدر.

٦- علي الشيرازي.

٧- مهدي المراياتي.

٨- ابراهيم السلماسي.

٩- محمد مهدي الخراساني.

١٠- محمد الأسدي.

١١- صادق الخالصي.

١٢- ابراهيم الأعرجي.

١٣- أسد الله حيدر.

١٤- اسماعيل الأسدي.

١٥- راضي الخالصي (٢١).

أولاً: تفسير المراجع والمجتهدين والعلماء:

استخدمت الحكومة العراقية برئاسة عبد المحسن السعدون الشدة مع العلماء والمجتهدين حيث كان السعدون يرى أن من واجبه أن يضرب بيد من حديد العلماء والمجتهدين والمراجع، فضلاً عن الجماهير التي تعارض الانتخابات، في حين خشي الانكليز هذا التصرف خوفاً من العواقب، لذا لجأت الحكومة العراقية خطة جديدة من شأنها أن تزيج المجتهدين والعلماء من العراق بحجة أنهم يحملون الجنسية غير العراقية، وأن منهم من تنسب بجنسية أجنبية ليهرب من التجنيد الاجباري من الدولة العثمانية<sup>(٢٢)</sup>، حيث صدر في ٩ حزيران ١٩٢٣ تعديلاً لقانون العقوبات العراقي أعطى للحكومة العراقية حق نفي الأجانب والدخلاء بسبب الجرح التي يرتكبونها<sup>(٢٣)</sup>.

كانت الإجراءات القمعية والاعتقالات والحملات الدعائية والبيانات التي صدرت من السعدون وحكومته، وبدفع من قوات الاحتلال البريطاني وبغض الطرف من الملك فيصل الأول تصب في هدف واحد وهو إخماد المعارضة الشيعية للانتخابات والسيطرة على الدور المتزايد للمرجعية في الأوساط الشعبية والسياسية العراقية.

هياً عبد المحسن السعدون في الخطوة الأولى الأجواء العامة لعملية التفسير وأخذ يضرب على وتر العنصرية والمناطقية فضلاً عن الطائفية، فالمجتهدون في نظره من الإيرانيين الدخلاء على البلد، ويقول علي الوردي: ((في ٢٥ حزيران أصدرت الحكومة بياناً رسمياً ذمت المجتهدين ذماً قبيحاً حيث وصفتهم بأنهم دخلاء لا علاقة لهم بالقضية العربية ولا تهمهم مصالح الشعب الحقيقية... ووصفهم البيان بالغرباء

المتهوسين على التماذي في التضليل حتى أنهم تجاوزوا على حرمة المراقد المقدسة بحركات تخالف الآداب الدينية» (٢٤).

أما الخطوة الثانية فكان خلخلة القاعدة الجماهيرية وخلق الاختلافات داخل الحوزة العلمية ، وقد نجح عبد المحسن السعدون بهذا الإجراء حيث وعد الشعب العراقي بمستقبل زاهر ومستوى معيشي مرتفع في حال نجاح الانتخابات وتأسيس المجلس التأسيسي الذي سيمثل الشعب، وأما العشائر وشيوخها ، فقد وعدهم بـ ٤٠٪ من المقاعد في المجلس التأسيسي، وقد وعدهم الملك بإعفائهم من الضرائب المترتبة بذمتهم (٢٥).

وتمثلت الخطوة الثالثة في جس نبض الشارع العراقي حيث اعتقلت أبناء الخالسي وبعض مساعديه في يوم ٢١ و ٢٢ حزيران ١٩٢٣ ، إذ تم تسفيره مع أبنائه إلى البصرة ، وقد بقى الشيخ الخالسي في البصرة حتى يوم ٣٠ حزيران ١٩٢٣ إذ تمت مغادرته إلى مكة بباخرة كانت في شط العرب إلى ميناء بومبي ثم نقل إلى باخرة أكبر أوصلته إلى جدة ثم حاجا إلى مكة المكرمة (٢٦).

حدثت اضطرابات واسعة وتجمعات واسعة سرعان ما تدخلت الشرطة التي كانت حذرة وأعلنت الإنذار في ضواحي بغداد المختلفة فأعادت الأمور إلى وضع الهدوء، وفي الوقت نفسه حاول عدد من رجال الدين في الكاظمية أن يتضامنوا مع الشيخ الخالسي فاجتمعوا في دار الشيخ مهدي المراياتي، لكن الحركة لم يكتب لها النجاح فتفرق العلماء (٢٧).

وصل خبر تسفير الشيخ الخالسي صباح يوم ٢٧ حزيران ١٩٢٣ إلى النجف فعم الاضطراب واجتماع العوام في الساحات والأسواق بانتظار أمر المرجعية، وقد أحس

المراجع بالإهانة فقررروا الهجرة من العراق احتجاجا على تفسير الشيخ الخالصي وتضامنا معه، فغادر المراجع الكبار وهم كل من:

- ١- السيد أبو الحسن الأصفهاني.
  - ٢- الشيخ حسين النائيني.
  - ٣- محمد جواد الجزائري.
  - ٤- علي الشهرستاني.
  - ٥- عبد الحسين الشيرازي.
  - ٦- أحمد الخراساني.
  - ٧- مهدي الخراساني.
  - ٨- حسن الطباطبائي.
  - ٩- عبد الحسين الطباطبائي.
  - ١٠- أكثر من ٢٥ رجلا من أتباعهم وأصحابهم وبعض طلبتهم في الحوزة العلمية (٢٨). ذهب المراجع إلى مسجد السهلة للاعتكاف به ليلة واحدة ، ثم ذهبوا إلى كربلاء في اليوم الثاني حيث تم استقبالهم من قبل مولود مخلص متصرف المدينة الذي أدخل المدينة في إنذار ومنع أن يسافر أي شخص من كربلاء معهم إلى أن تم إعداد سيارات خاصة نقلتهم إلى بغداد ثم جرى تسفيرهم يوم ٢٩ حزيران إلى خانقين ومنها إلى إيران دون أن يعلم بهم أحد وتحت الحراسة المشددة (٢٩).
- اختلفت الآراء حول قضية تفسير المراجع والعلماء حيث كتب تشارلز تريب في كتابه صفحات من تاريخ العراق (٣٠) ((هذا المنفى الذي فرضه المجتهد الشيعي على نفسه لم يلق صدق قويا في العراق، إذ بدأت وجهة نظر جديدة تسود القبائل الشيعية التي كان زعمائها على علاقة وثيقة بالمجتهدين... لم يكن من الممكن الافتراض

بأن المشايخ والمجتهدين سيجتمعون على موقف واحد ، فالإغراءات القوية التي قدمتها الدولة بمناصبها ونفوذها ومواردها بدأت تضغط على المشايخ تاركين المجتهدين بآرائهم الأيدولوجية مجردين من التأييد الاجتماعي القاهر الذي كان حتى ذلك الحين مصدر قوتهم ونفوذهم في جنوب العراق)) (٣١).

أما الباحث علي الوردني فيقول: ((إن الفتاوى التي كان المجتهدون قد أصدروها سابقا في تحريم الانتخابات أحدثت بعض الأثر في عدد من المدن كالنجف وكربلاء والحلة والكاظمية والحي، وكان أكبر أثر لها قد حصل في النجف حيث عقد اجتماع سري حضره الكثير من النجفيين كان على رأسهم عبد الكريم الجزائري وجواد الجواهري ومحمد علي بحر العلوم ومحسن شلاش وهادي النقيب وقرروا مقاطعة الانتخابات)) (٣٢).

أما الباحث عبد الحلیم الرهيمي فقد ذكر أنه ((في إيران أثار وصول العلماء المبعدين إليها ضجة كبيرة، رافقتها موجة عارمة من السخط لدى الشعب الإيراني، وشكل لفييف من العلماء جمعية أطلق عليها اسم الدفاع عن النهرين)) (هدفها الانتصار لقضية العراق السياسية وتأييد الشعب العراقي في مقاومة الانكليز واتسمت هذه المرحلة بانتقالها إلى المجلس النيابي الإيراني، فضلا عن الضجة الكبيرة التي أحدثتها في بريطانيا بالذات ونتيجة لذلك نشأت حركة معادية لبريطانيا أخذت تشتد يوما بعد آخر في مختلف انحاء إيران ، ودعا رجال الدين الناس لمقاطعة البضائع البريطانية)) (٣٣).

التقى العلماء والمراجع الكبار في ايران، وكان رأي كل من السيد الأصهباني والشيخ النائيني العودة إلى العراق لأسباب كثيرة وموضوعية في حين اعترض الشيخ الخالصي على العودة واختلف مع الآخرين فقد كان الشيخ الخالصي

متحمسا إذ كان يرى أن يبقى المراجع معه في إيران في محاولة جادة لإصلاحها وبعد عملية الإصلاح الكبرى يتم الانطلاق للعراق باعتبار أن إيران أرضية صالحة لهذا العمل ، في حين نظر الاصفهاني والنائيني إلى المسألة بواقعية أكثر منهم يعلمون تركيبة المجتمع الإيراني المعقدة وقوميته المتعددة ، فضلا عن كثرة المراجع والمجتهدين في كل مدينة إيرانية، وقد أقر الشيخ محمد بن الشيخ مهدي الخالصي بهذه الحقيقة بقوله ((إن الشيخ عبد الكريم اليزدي الذي كان كبير المجتهدين في قم لا يرغب في بقاء المجتهدين فيها لأنهم يزاحمون في الرئاسة ، فهو كان يعارضهم من وراء الستار)) (٣٤).

شكل نفي العلماء والمراجع سابقة خطيرة في تاريخ العراق، وانتكاسة لحركة المعارضة الإسلامية وخسارة للشعب العراقي، فقد خير العلماء لغرض عودتهم إلى العراق بين أمرين :

- ١- الابتعاد عن مركز المرجعية في النجف واستمرارهم بمواقفهم السياسية.
  - ٢- الرجوع إلى العراق وإكمال عملهم المرجعي حيث كان للمراجع دورا مؤثرا وكبيرا فقد كانت لهم مدارسهم العلمية وحوزاتهم الثرة وطلابهم ومريديهم ومقلديهم ، لذا كان وجودهم في العراق أهم وأوجب شرعا من خروجهم إلى إيران (٣٥).
- عاد المجتهدون إلى العراق في ٢٢ نيسان ١٩٢٤ وكانت عودتهم مشروطة بعدم تدخلهم في الامور السياسية، فقد أعطوا تعهدا مكتوبا إلى الملك فيصل بعدم الاشتغال في أمور السياسة (٣٦).

عاشت الأمة بعد عودة المرجعية الهزيمة والانكسار بفعل الضربات المتلاحقة من الانكليز وعملائهم فسيطر الفقر والجهل والمرض على مقادير الأمة، وبدا دور العلماء ضعيفا بفعل الحرب النفسية التي حيكت ضدهم. فقد ظن المستعمرون

ومن راح يروج للتيارات الفكرية الدخيلة والغزو الثقافي العقائدي المنحرف ، أن بإمكانهم استغلال تلك الفجوة بين المرجعية والجماهير لبعث المرجعية عن مصدر القرار السياسي فأشيعت مبادئ التبشير المسيحي وموجات الكفر والإلحاد ومبادئ الفساد والفجور، وبدأت حملة من التشكيك والتميع بالعبيدة الإسلامية وأركان التشيع(٣٧).

رغم الضربات المبررة التي تلقتها المرجعية الدينية وحوزتها العاملة من الأطراف الحاكمة، إلا أن تحركاً إصلاحياً لهذه المرجعية بدأ واضحاً في الأفق ، وهذا النهج الإصلاحى هو الكفيل باستمرار العلاقة بين المرجعية وجماهيرها التي وقعت تحت مطرقة الانتداب البريطانى.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والفكرية لحادثه التسفير :

أدركت المرجعية الدينية بعد حادثه التسفير أنه يتعين عليها خوض مهام التحديث فى البنى الأساسية للمجتمع الإسلامى، فعادت إلى العراق، ووافقت على شرط السلطة الذى لولم يشترط عليها لكانت قد التزمت به وبشكل تلقائى لأنها دخلت محطة التحديث التى تشكلت من أربع فترات يمكن إجمالها بالآتى:

١- فترة إعادة بناء القواعد الأساسية للمجتمع:

ويقصد بها القواعد الأساسية الثقافية والاجتماعية التى كان يتوجب بنائها بما يتوافق مع الظروف العصرية الجديدة، وقد تشكلت جذور هذه الفترة فى المرحلة السابقة إلا أنها لم تعرض طابعها المتميز إلا فى المرحلة التالية، فقد كانت الأعمال الفكرية والنشاطات الثقافية المتميزة للسيد هبة الدين الشهرستانى والشيخ محمد جواد البلاغى والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والسيد عبد الحسين شرف الدين قدمت شرارة التحديث فى المجتمع الإسلامى وجعلته ينتبه للمرحلة

القادمة والتي حلت فعلا بعد عام ١٩٢٤م، وقد قامت المرجعية بأدوار هامة تمثلت بالنقاط الآتية:

أ- إعادة تنظيم الفكر الإمامي وتجديده، وهذا ما تمثل بالأعمال الفكرية للسيد عبد الحسين شرف الدين والعلامة الأميني والشيخ محمد رضا المظفر والشيخ كاشف الغطاء والسيد حسن الصدر(٣٨).

ب- ترسيخ قواعد المرجعية وتوسيع نطاقها وتمثل ذلك في مرجعية السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا حسين النائيني فضلا عن تأسيس الشيخ عبد الكريم اليزدي لحوزة علمية في مدينة قم وما تمثل ذلك من إنشاء موطن إضافي احتضن المرجعية العليا في أعقاب وفاة السيد الأصفهاني وهي مرجعية الإمام حسين البروجردي التي واصلت هذا الدور(٣٩).

ج- تحديد نظم الدراسة وهيكلية الحوزة، وتمثل ذلك في مشروع جمعية منتدى النشر للشيخ محمد رضا المظفر.

د- الإصلاح الاجتماعي، وتمثل هذا الدور في الأعمال الإصلاحية للسيد محسن الأمين العاملي على صعيد الشعائر الحسينية وتأسيس الجمعيات الخيرية وكذلك أعمال الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء على صعيد المجتمع الشيعي في العراق.

هـ- إنماء حركة الفكر الشيعي وتمثل ذلك في الأعمال الفكرية للشيخ محمد جواد البلاغي والسيد هبة الدين الشهرستاني والشيخ عبد الكريم الزنجاني.

و- فهرسة التراث الشيعي، وتمثل في الأعمال الرجالية والبيلوغرافية القيمة للشيخ آغا برزك الطهراني والسيد محسن الأمين العاملي(٤٠).

٢- فترة الاصطدام مع السلطة:

منذ بدايات الخمسينات من القرن الماضي بدأ الطابع السياسي يزداد ظهوراً في أعمال المرجعية السياسية التي بدأت تطرح محورا جديدا هو محور معارضة النظام الحاكم، حيث بدأ السيد محسن الحكيم مرجعيته بمعارضة واضحة للنظام الملكي ما لبثت أن تبلورت بشكل أوضح إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وفي مطلع العهد الجمهوري تم تأسيس جماعة العلماء وحزب الدعوة الإسلامية ليكونا ذراعي المرجعية في مواجهة النظام القائم (٤١).

٣- فترة طرح النظام الإسلامي: منذ أوائل الستينات بدأت تظهر في أوساط المرجعية فكرة إقامة نظام إسلامي وذلك من خلال جملة كتابات أبرزها كتابات - السيد محمد باقر الصدر (٤٢).

٤- فترة الدعوة إلى تطوير واقع المرجعية:

منذ أوائل المرحلة التحديثية التفتت المرجعية إلى ضرورة تطوير واقعها وأساليب عملها بما يتناسب مع خصائص الوضع الجديد ومهامه فظهرت فكرة جمعية منتمية النشر التي عبرت عن تغيير كفي في عمل الحوزة ومناهجها، وتوسعت مرجعية النجف الأشرف توسعا كبيرا وعبرت هذه الإضافة والتوسع عن تطور في حجم المرجعية فيما بقي الجانب النوعي من عملها منتظرا الفرصة المناسبة للظهور حتى جاءت فترة طرح النظام الإسلامي لتسلط الضوء على الواقع النوعي للمرجعية وتؤثر بقوة لضرورة تطوره والارتفاع به إلى مستوى التحديات والمهام الجديدة (٤٣).

الخاتمة:

١- مثلت عملية تهجير المراجع وتفسيرهم إلى خارج العراق ، عملية فريدة من نوعها وحدثا فريدا من نوعها قاد البلاد بدرجة أو بأخرى إلى اضطهاد طائفة الشيعة في باكورة أعمال الدولة الجديدة.

٢- شكلت عملية تهجير المراجع والعلماء وتسفيرهم ومن ثم عودتهم بعد التعهد بعدم التدخل في الشؤون السياسية، رغم كونها شكلت نكسة كبيرة للطائفة الشيعية وذلك بعد ابتعاد عدد من المراجع والمجتهدين عن التركيز على الشؤون السياسية وأصبحت عملية إعادة تنظيم الفكر الشيعي الهدف الأساسي لهؤلاء المراجع.

٣- شملت عملية إعادة تنظيم الفكر الشيعي صدور عددا كبير من المؤلفات الأساسية للفكر الشيعي سواء كانت في مجال الفقه والعقيدة أو في مجال تطوير الدراسة الحوزوية ورفدها بكل ما يعين على نموها واستمرارها وتحديثها بما يصونها من الثبات والجمود ويقودها إلى التحديث بما يتلائم ومتطلبات العصر.

٤- شكلت عملية تهجير المراجع والمجتهدين دافعا أساسيا في ازدياد ونشاط الوطنيين وازدياد حركتهم العلمية بإنشاء عددا كبيرا من الصحف والمجلات ذات الاتجاه الإسلامي وذلك سعيا من هؤلاء الأعلام إلى المحافظة على التراث الفكري الشيعي من الاندثار بعد انسحاب مراجعهم عن الحياة السياسية وابتعاد تأثيرهم بعض الشيء عنها.

الملخص:

لعبت المؤسسة الدينية الشيعية ممثلة بمراجعها وعلمائها دورا كبيرا في تاريخ العراق المعاصر، إذ كانت تنطلق من منطلق ديني إسلامي عام لا يختص بطائفة مذهبية معينة شيعية أو سنية، ولا بفئة أسنة دون أخرى عربية أو كردية أو تركية، وقد تجلت مواقف المرجعية بموقفها من الحرب العثمانية البريطانية في العراق عام ١٩١٤ ذلك أنها على الرغم مما عاناه شيعة العراق من اضطهاد الحكم العثماني طوال مئات السنين فإنها عند اندلاع الحرب أصدرت فتواها الشهيرة بالحث

على الجهاد والمشاركة في الحرب حيناً إلى حين مع القوات العثمانية المسلمة ضد الانكليز بل كان بعض العلماء على رأس قوافل المجاهدين إلى ساحات القتال.

التزمت المرجعية الدينية بعد ثورة عام ١٩٢٠ المجيدة في العراق موقفاً وطنياً ثابتاً فأفتت بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي (الدستور) للدولة الجديدة، وعطلت عملية الانتخابات مدة من الزمن، لكن الانكليز نجحوا في إجراء الانتخابات وإشراك الشيعة فيها بعد استبعاد عامتهم الدينية، وهكذا أقيم جهاز الدولة العراقية الجديدة بمعزل عن الشيعة وعن مساهمتهم بما يضمن حقوقهم إذ عملت الحكومة العراقية على تسفير عدداً من المراجع ونفيهم لا سيما الزعيم الديني مهدي الخالسي ونجده محمد الخالسي إلى خارج العراق وتضامن معظم المجتهدين وعلماء الدين الشيعة معهم احتجاجاً على النفي الأنف الذكر، ومن ثم تدخل الملك فيصل الأول والسماح لهم بالعودة ما عدا الشيخ مهدي الخالسي وولده محمد الخالسي بالرجوع إلى العراق بعد أن تعهدوا بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية والانصراف كلياً للشؤون الدينية.

الهوامش:

(١) محمد تقي الشيرازي (١٨٤٠ - ١٩٢٠ م): هو الميرزا محمد تقي بن علي الحائري الشيرازي، ولد في مدينة شيراز ونشأ بها، هاجر إلى كربلاء المقدسة عام (١٨٥٥ م)، وأقام بها، وقرأ المقدمات على يد علماء حوزتها، أصبح مرجعاً عام (١٩٠٣ م) بعد وفاة المجدد الشيرازي. ينظر. كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، مطبعة برهان، قم، ٢٠٠٦، ص ٤٣؛ علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٨-١٩٢٠ م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٥ م، ص ١٨، ٢٨ و ١١٢.

(٢) أبو الحسن الأصفهاني (١٨٦٧-١٩٤٥ م): فقيه أصولي ولد في مدينة أصفهان، وهاجر إلى مدينة النجف الأشرف، كان أحد المشاركين في حركة الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤ م، وثورة العشرين، ينظر. عبد الله أحمد اليوسف، المرجعية المتميزة السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني نموذجاً، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠١١ م، ص ٢٣-٢٨.

(٣) الميرزا محمد حسين الغروي النائيني (١٨٦٠-١٩٣٦م): ولد في مدينة نائين في إيران هاجر إلى النجف الأشرف عام (١٨٩٩م) وحضر عند الأخوند الخراساني، اشترك في الحياة السياسية وكان له الأثر البارز فيها. ينظر. امجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٦م، ص ٧-١٩.

(٤) الشيخ محمد مهدي الخالسي (١٨٨٨-١٩٦٣م): ولد في مدينة الكاظمية، ودرس على يد كبار علماء عصره الفقه والأصول واللغة، حاز على درجة الاجتهاد في سن مبكرة جدا، شارك في جهاد الانكليز منذ عام ١٩١٤م، وأبدى معارضة شديدة لمعاهدة انتداب فتم نفيه إلى إيران وبقي هناك لمدة (٢٧ عام). ينظر. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة أمير، قم، ١٩٩٣م، ١٠٧/٦-١١٠ و ١٤١-١٤٢؛ عاصم حاكم عباس الجبوري ومها مزهركاني المرشدي، الشيخ محمد مهدي الخالسي والتطورات السياسية في إيران ١٩٢١-١٩٤١م، بحث منشور في مجلة أوروبك للعلوم الإنسانية، المجلد ٧- العدد ٤، ج ١، ٢٠١٤م، ص ٤-٤١.

(٥) صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢م، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١٩١.

(٦) عبد الرحمن النقيب الكيلاني (١٨٤٥-١٩٢٧م): هو عبد الرحمن بن علي - عميد الأسرة الكيلانية ونقيب اشراف بغداد، وأول رئيس وزراء للحكومة العراقية بعد ثورة العشرين. ينظر. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ٨٣١/٣.

(٧) برسي كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧م): ولد في بريطانيا عام ١٨٦٤م، وبعد أن تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم التحق بحكومة الهند ثم بالحملة البريطانية على العراق، ثم عمل في طهران، ولكنه غادرها مرة ثانية ليعود إلى العراق بصفته مندوبا ساميا. ينظر. منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٤م، ص ٢٦.

(٨) صلاح مهدي علي الفضلي: الدور الوطني، ص ١٩١.

(٩) صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني، ص ١٩٢.

(١٠) المصدر نفسه والصفحة.

(١١) عبد الحلیم الرهيمي، تاريخ الحركات الإسلامية في العراق، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٤٣.

(١٢) علي الوردي: لمحات اجتماعية، ١٣١/٦.

(١٣) نصوص فتاوي المرجعيات المذكورة. ينظر. عبد الحلیم الرهيمي، تاريخ، ص ٢٦١؛ وكذلك

صلاح الفضلي: الدور الوطني، ص ٢٠٩.

- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٠.
- (١٥) عبد الحلیم الرهیمي: تاریخ، ص ٢٦١.
- (١٦) عبد المحسن السعدون (١٨٧٩-١٩٢٩م): هو عبد المحسن بن فهد السعدون في مدينة الناصرية ، وتقلد أربع وزارات ، وكان عضواً في المجلس التأسيسي ، وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي بالعراق، توفي منتحراً في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣م، ص ٤٠٢-٤٠٤.
- (١٧) عبد الحلیم الرهیمي: تاریخ، ص ٢٦٢.
- (١٨) المصدر نفسه والصفحة.
- (١٩) صلاح الفضلي، الدور الوطني، ص ٢١٢.
- (٢٠) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٣م، ج ٢، ص ٥٠١.
- (٢١) نقلاً عن محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي. دراسة تاريخية سياسية، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٣٢٠-٣٢١؛ علي الوردي، لمحات، ج ٦، ص ٢١٧.
- (٢٢) محمد مظفر الأدهمي، المجلس، ص ٣٣٠-٣٣١.
- (٢٣) صلاح حميدي الفضلي، الدور الوطني، ص ٢١٤.
- (٢٤) علي الوردي، لمحات، ٢٢٣/٦.
- (٢٥) عبد الحلیم الرهیمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٦٩.
- (٢٦) صلاح مهدي الفضلي، الدور الوطني، ص ٢١٧.
- (٢٧) صلاح مهدي الفضلي، الدور الوطني، ص ٢١٧.
- (٢٨) علي الوردي، لمحات، ٢٢٨/٦.
- (٢٩) عبد الحلیم الرهیمي، تاریخ، ص ٢٧٣.
- (٣٠) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩٨.
- (٣١) تشارلز تريب، صفحات، ص ٩٨-٩٩.
- (٣٢) علي الوردي، لمحات، ٢٦٧/٦.
- (٣٣) عبد الحلیم الرهیمي، تاریخ، ص ٢٧٤.
- (٣٤) نقلاً عن صلاح مهدي الفضلي، الدور الوطني، ص ٢٢١.
- (٣٥) المصدر نفسه والصفحة.
- (٣٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٣٤.
- (٣٧) صلاح مهدي الفضلي، الدور الوطني، ص ٢٢٥.
- (٣٨) عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة المرجعية، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٢.

- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.  
 (٤٠) عبد الكريم آل نجف، من أعلام، ص ٣٣.  
 (٤١) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.  
 (٤٢) المصدر نفسه والصفحة.  
 (٤٣) عبد الكريم آل نجف، من أعلام، ص ٣٥.

## المصادر والمراجع:

## أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- ١- أمجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٦م.
- ٢- علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٨-١٩٢٠م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٥م.
- ٣- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٤م.

## ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

- ١- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٢- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣م.
- ٣- صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ١٩٠٠-٢٠٠٢م، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١٠م.

- ٤- عبد الله أحمد اليوسف، المرجعية المتميزة السيد أبو الحسن الأصفهاني أنموذجا، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠١١م.
- ٥- عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركات الإسلامية في العراق، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٦- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٧- عبد الكريم آل نجف، من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٨- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٩- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة أمير، قم، ١٩٩٣م.
- ١٠- كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، مطبعة برهان، قم، ٢٠٠٦م.
- ١١- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي. دراسة تاريخية سياسية، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦م.
- ١٢- محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٣م.
- ثالثا: البحوث المنشورة:

- ١- عاصم حاكم عباس الجبوري ومها مزهر كاني المرشدي، الشيخ محمد محمد مهدي الخالصي والتطورات السياسية في إيران ١٩٢١-١٩١٤م، بحث منشور في مجلة أروك للعلوم الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٤، الجزء ١، ٢٠١٤م.